بنك سورية الدولي الإسلامي
Syria International Islamic Bank

مدير مديرية الشركات
الدائرة
رقم الوارد: ١٥١٠
التاريخ: ٢٠١٤/٤/٢٩

بسم الله الرحمن الرحيم

محضر اجتماع الهيئة العامة العادية

لشركة بنك سورية الدولي الإسلامي المساهمة المغفلة العامة

المنعقد في فندق الشيراتون/ قاعة أمية بتاريخ 2013/4/28

(الجلسة الثانية)

بناء على الدعوة الموجهة من رئيس مجلس إدارة بنك سورية الدولي الإسلامي إلى مساهمي البنك والمنشورة في الصحف اليومية التالية:

جريدة تشرين العدد رقم (11992) وجريدة الثورة العدد رقم (15434) تاريخ 2014/4/10 وجريدة تشرين العدد رقم (11995) وجريدة الثورة العدد رقم (15437) تاريخ 2014/4/14.

ووفقاً لأحكام قانون الشركات السوري رقم 29 لعام 2011 و أحكام المادة 32 وما بعدها من النظام الأساسي لبنك سورية الدولي الإسلامي انعقدت في تمام الساعة الحادية عشر من صباح يوم الاثنين الموافق الثامن والعشرين من شهر نيسان من العام 2014 الهيئة العامة العادية لبنك سورية الدولي الإسلامي المساهمة المغفلة العامة في فندق الشيراتون بدمشق / قاعة أمية.

و بعد أن تم تسجيل أسماء المساهمين الحاضرين في سجل الحضور وعدد الأسهم والأصوات التي يحملونها أصالةً و وكالةً، وتم التوقيع على السجل من قبل المساهمين.

تم تسمية السيد الدكتور **عزيز محمد صقر** ليكون رئيساً لاجتماع الهيئة العامة العادية بصفته نائب رئيس مجلس إدارة البنك.

صورة طبق الأصل

٢٩ نيسان ٢٠١٤

قام رئيس الجلسة بتعين المحامي الأستاذ **جمال المسالمة** كاتباً للجلسة.

وتعيين السيدين **محمد حلمي رسلان وطلعت خليل** مراقبي تصويت وجمع الأصوات وفرزها (وفقاً لنص المادة 182 من قانون الشركات).

وقد حضر الجلسة كل من السادة:

1- السيدة **إلهام الشحادة** والسيد **هيثم الحسين** ، مندوبي وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك وذلك بموجب كتاب التكليف رقم 1/12/648 تاريخ 2014/4/21.

2- السيدة **لمى شيخو** والسيدة **رويدة علي** مندوبتي مجلس النقد والتسليف ومديرية مفوضية الحكومة لدى المصارف في مصرف سورية المركزي وذلك بموجب كتاب التكليف رقم161/1231 تاريخ 2014/4/22.

3- السيدة **سوزان شحادة** والسيدة **خلود السراج** مندوبتي هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية وذلك بموجب كتاب التكليف رقم 270/ص- إ.م تاريخ 2014/4/10.

وبعد الاطلاع على سجل الحضور تبين أن النصاب القانوني للهيئة بنصاب الحضور (جلسة ثانية) بمن حضر وقد بلغ عدد الأسهم الحاضرة 7.2% بالمائة من رأسمال البنك.

كما حضر أعضاء مجلس الادارة السادة د. عزيز صقر نائب رئيس مجلس الإدارة و د. غالب بياسي وقد تغيب باقي الاعضاء بعذر.

تم استعراض الصحف التي نشرت فيها الميزانيات و تقرير مدقق الحسابات بالأعداد ، جريدة البعث رقم / 15031/ جريدة الثورة رقم / 15433/ و الصحف التي نشرت بها دعوات لحضور اجتماع الهيئة العامة العادية وهي كل من جريدة تشرين العدد رقم (11992) وجريدة الثورة العدد رقم (15434) تاريخ 2014/4/10

وجريدة تشرين العدد رقم (11995) وجريدة الثورة العدد رقم (15437) تاريخ 2014/4/14.

وبعد التأكد من أصول تطبيق القانون ومراعاة كافة الشروط الشكلية والموضوعية للانعقاد أعلن الرئيس قانونية الجلسة لتوفر شروطها كما أعلن افتتاح الجلسة وطرح على المجتمعين جدول الأعمال الذي يتضمن البنود التالية الواجب الاطلاع عليها ومناقشتها والتصويت عليها وفق ما يلي:

1- سماع تقرير مجلس الإدارة عن عام 2013 وخطة العمل للسنة المالية 2014.

2- سماع تقرير مدقق الحسابات عن الحسابات الختامية للبنك (الميزانية) لعام 2013.

3- سماع تقرير هيئة الرقابة الشرعية.

4- مناقشة تقرير مجلس الإدارة وتقرير مدقق الحسابات والحسابات الختامية لعام 2013 والتصويت عليها.

5- انتخاب مدقق حسابات للدورة المالية القادمة وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابه.

6-تحديد تعويض ومكافأة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وتحديد بدل حضور جلسات المجلس عن كل جلسة يحضرها العضو بناء على تنسيب مجلس الإدارة.

7-إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة.

أولاً: سماع تقرير مجلس الإدارة عن عام 2013 وخطة العمل للسنة المالية المقبلة (2014):

اطلعت الهيئة العامة العادية على تقرير مجلس الإدارة عن عام 2013 الذي تمت الإشارة فيه إلى ما يلي:

1- نبذة عن نتائج أعمال البنك الرقمية والنوعية للسنة المالية المنتهية لعام 2013 والتي بينت صحة وسلامة سياسات واستراتيجيات وخطط العمل الحكيمة التي تم تطبيقها في ظل الظروف التي يمر بها القطاع المصرفي حيث ساهمت في استمرار ريادة البنك على عدة أصعده برغم الأزمة.

2- الخطة الاستراتيجية المستقبلية لعام 2014 التي تضمنت أبرز التوجهات الاستراتيجية وخطة العمل للسنة المقبلة 2014 ، والمؤشرات المالية الرئيسية.

3- كما تضمن التقرير السنوي القوائم والحسابات الختامية (الميزانية) وبيانات الدخل لعام 2013 ، ومختلف القوائم المالية والإيضاحات حول هذه القوائم ، مدعمة بتقرير مدقق الحسابات عن الحسابات الختامية كما هي في 2013/12/31.

4- كما تضمن التقرير السنوي بيانات الإفصاح الواردة في أحكام المادة 7 من نظام وتعليمات الإفصاح الخاضعة لإشراف هيئة الأوراق والأسواق المالية.

ثانياً: سماع تقرير مدقق الحسابات عن الحسابات الختامية للبنك (الميزانية) والحسابات المقدمة من مجلس الإدارة كما هي في 2013/12/31:

اطلعت الهيئة العامة العادية على تقرير مدقق الحسابات عن الحسابات الختامية للبنك (الميزانية) والحسابات المقدمة من مجلس الإدارة الذي تمت الإشارة فيه إلى ما يلي:

قيام مدقق الحسابات بتدقيق القوائم المالية (حسب الأصول) الواردة في التقرير والتي تضمنت الميزانية العمومية كما في 2013/12/31 وقائمة الدخل وقائمة التغيرات في حقوق الملكية ، وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في 2013/12/31 كما أظهرت الميزانية ربحا صافيا قدره **193,919,092** ليرة سورية ، وقد أوضح التقرير أن

مدقق الحسابات أوضح بأن القوائم المالية تظهر بعدالة من كافة النواحي الجوهرية المركز المالي للبنك وأداءه المالي وتدفقاته النقدية ، وفقاً لمعايير المحاسبة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية المحددة من قبل هيئة الرقابة الشرعية ، وتعليمات مصرف سورية المركزي.

كما أوضح التقرير بأن البنك يحتفظ بقيود وسجلات محاسبة منظمة بصورة أصولية، وأنّ القوائم المالية الواردة في التقرير متفقة معها ، وقد أوصى تقرير مدقق الحسابات بالمصادقة على هذه القوائم.

ثالثاً: سماع تقرير هيئة الرقابة الشرعية:

اطلعت الهيئة العامة العادية على تقرير هيئة الرقابة الشرعية الذي تمت الإشارة فيه إلى أن الهيئة قامت بمراقبة وتدقيق وفحص التوثيق والإجراءات المتبعة من البنك على أساس اختبار كل نوع من أنواع العمليات ، وقد اتضح بأنّ البنك لم يخالف أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية الغراء ، وقد تضمن التقرير رأي الهيئة الشرعية الذي أوضح بأن العمليات والعقود التي أبرمها البنك خلال السنة المنتهية والتي اطلعت عليها الهيئة تبين أنّها في معظمها تمت وفق أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية ، كما أنّ توزيع الأرباح والخسائر على حسابات الاستثمار والودائع الاستثمارية والمساهمين يتفق مع الأساس الذي اعتمدته هيئة الرقابة الشرعية وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

وإن جميع المكاسب التي تحققت من مصادر تحرمها أحكام ومبادئ الشريعة قد تم تجنيبها وصرفها في أوجه الخير، وتم الحصول على تأكيدات من البنك بصرفها في أغراض خيرية وذلك حسب توجيهاتنا وإشراف هيئة الرقابة الشرعية على ذلك.

رابعاً: مناقشة تقرير مجلس الإدارة وتقرير مدقق الحسابات والحسابات الختامية لعام 2013:

أ- ناقشت الهيئة العامة العادية تقرير مجلس الإدارة وقد تناول النقاش نتائج أعمال البنك المالية والانجازات النوعية التي طالت مختلف الأنشطة الرئيسية للبنك وأعماله المصرفية والاستثمارية والمالية المرسومة.

ب- ناقشت الهيئة العامة العادية تقرير مدقق الحسابات والحسابات الختامية وقد تناول النقاش والحوار أبرز النتائج المالية الواردة في القوائم المالية الختامية ومن أبرزها الميزانية العمومية وقائمة الدخل ، وقائمة التغيرات في حقوق الملكية ، وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في 2013/12/31 .

خامساً: انتخاب مدقق حسابات للدورة المالية القادمة وتفويض مجلس الادارة بتحديد أتعابه:

أشار الرئيس إلى ضرورة انتخاب مدقق حسابات للدورة المالية القادمة وتماشياً مع أحكام قانون الشركات والقانون الناظم لعمل المحاسبين القانونين وقانون تأسيس المصارف الخاصة رقم 28 لعام 2001 والنظام الأساسي للبنك والأنظمة المعتمدة في هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية.

وحيث أنه لم يترشح لمنصب مدقق الحسابات سوى مكتب عوني زكية، رقم ترخيص 11/4 ، وباعتباره مدرجاً في لائحة المحاسبين القانونيين المعتمدين من قبل وزارة

المالية و هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية اقترح الرئيس أن يتم الموافقة على تعيينه بالتزكية وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابه.

سادساً : تحديد تعويض ومكافأة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة بناء على تنسيب من مجلس الإدارة وتحدد بدل الحضور عن كل جلسة يحضرها العضو:

ناقشت الهيئة العامة العادية توصية مجلس الإدارة بخصوص صرف تعويضات ومكافأة السادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة عمّا بذلوه من جهد ووقت لإدارة ومتابعة البنك لمهامه ورسم السياسات والتوجيه لتنفيذها بالشكل الذي ساهم في وصول البنك إلى المستوى المطلوب وتحقيقيه لخطط العمل والمستهدفات ، وتحديد البدل عن حضور جلسات المجلس لكل جلسة يحضرها العضو لعام 2014 وذلك استناداً إلى النظام الأساسي للبنك و أحكام المادة / 156 / من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /29/ لعام 2011 ، ووفق توصية مجلس الإدارة بهذا الخصوص والتي تقضي:

- إجازة التجاوز في صرف بدل حضور جلسات عام 2013 البالغة حوالي 4.7 مليون ليرة سورية بسبب ضرورات العمل التي أدت إلى زيادة عدد اجتماعات المجلس إلى ثمانية اجتماعات بدلا من ستة اجتماعات وبسبب التذبذب بسعر الصرف لان البدلات كانت مقررة سابقا بالدولار.
- تحديد ما نسبته 3% من الأرباح الصافية المعلنة للبنك كما هي في 2013/12/31 تصرف كمكافأة للسادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة عن عام 2013 وتصرف وفق الأسس التي كانت تصرف فيها سابقا.

- فصل المكافأة السنوية عن بدل حضور الجلسات وتحديد مبلغ ما يعادل ألفي دولار بالليرة السورية تصرف لكل عضو من أعضاء مجلس الإدارة بما فيهم الرئيس عن كل جلسة يحضرها العضو كبدل حضور جلسات المجلس لعام 2014.

سابعاً : إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة:

بعد الاطلاع على تقرير مجلس الإدارة و تقرير مدقق الحسابات عن الحسابات الختامية للبنك (الميزانية) والحسابات المقدمة من مجلس الإدارة كما هي في 2013/12/31 وعلى تقرير هيئة الرقابة الشرعية اقترح الرئيس إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية 2013 ولغاية تاريخ 2013/12/31.

بعد ذلك تم تبادل وجهات النظر بين السادة المساهمين حول جدول الإعمال المطروح كما اطلع المساهمون الحاضرون على كافة الأوراق والمستندات بما فيها تقرير مجلس الإدارة وتقرير مدقق الحسابات وتقرير الهيئة الشرعية وغيرها من الأمور التي تم طرحها في الاجتماع وتأكدوا من قانونيتها وتوافر الشروط المطلوبة لصحتها.

كما أعيد التدقيق في سجل الحضور للهيئة العامة العادية فتبين أنه بلغ 7.2% من الأسهم. و لما لم يعد هناك من أمور لبحثها انتهت الهيئة العامة العادية في جلستها الثانية إلى القرارات التالية:

- القرار الأول:
المصادقة على تقرير مجلس الإدارة عن عام (2013) وخطة العمل للسنة المالية المقبلة (2014) والموافقة على ما تضمنه هذا التقرير من بنود.
صدق القرار باجماع الحضور الممثلين بالاجتماع

- القرار الثاني:
المصادقة على تقرير مدقق الحسابات عن الحسابات الختامية للبنك (الميزانية) والحسابات المقدمة من مجلس الإدارة كما هي في 2013/12/31 والموافقة على ما تضمنه هذا التقرير من بنود تتعلق بالإيرادات والنفقات والأرباح المحققة حتى تاريخه ، وكذلك تمت المصادقة على الميزانية العمومية والبيانات المالية للبنك كما هي موقوفة بتاريخ 2013/12/31 وكما هي معروضة على الهيئة.
صدق القرار بأغلبية الحضور الممثلين بالاجتماع

- القرار الثالث:
المصادقة على تقرير هيئة الرقابة الشرعية والموافقة على ما تضمنه هذا التقرير من بنود حتى تاريخه.
صدق القرار باجماع الحضور الممثلين بالاجتماع

- القرار الرابع:
اقرار تعيين السادة مكتب عوني زكية ، مدققاً لحسابات الدورة المالية القادمة وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.
صدق القرار باجماع الحضور الممثلين بالاجتماع

- القرار الخامس:
اقرار توصيات مجلس الإدارة بخصوص إجازة التجاوز في صرف بدل حضور جلسات عام 2013 بسبب ضرورات العمل وتحديد مكافأة السادة رئيس وأعضاء

مجلس الإدارة عن عام 2013 وبدلات الحضور لجلسات المجلس لعام 2014. طرح البند على التصويت وكانت النتائج كالتالي : عدد الاسهم الحاضرة 6146318 سهم عدد الموافقين 3717732 سهم بنسبة 60.487% من اسهم الحاضرين.
صدق القرار بنسبة 60.487% من الأسهم الممثلة بالاجتماع

- القرار السادس:
أبرأت الهيئة العامة العادية ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة من أي حق أو مطلب أو دعوى تتعلق بالسنة المالية 2013 المنعقدة بسببها هذه الهيئة ولغاية تاريخ 2013/12/31 إبراءً عاماً شاملاً.
صدق القرار بأغلبية الحضور الممثلين بالاجتماع

وقد أعلن الرئيس ختام الجلسة في تمام الساعة الثانية والربع من ظهر يوم الاثنين الموافق الثامن والعشرين من شهر نيسان لعام 2014 م ، وتم تنظيم المحضر وتوقيعه أصولاً لتودع نسخه منه في سجلات الهيئات العامة لدى البنك ونسخه منه لدى وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك وأرسلت نسخة لمجلس النقد والتسليف وهيئة الأوراق والأسواق المالية وسوق دمشق للأوراق المالية أصولاً.

الاثنين الموافق لـــ 2014/4/28

التوقيع

مندوبي الوزارة	**مراقبي التصويت**	**كاتب الجلسة**	**رئيس الجلسة**
الهام الشحادة	**محمد حلمي رسلان**	**جمال المسالمة**	**عزيز محمد صقر**
هيثم الحسين	**طلعت خليل**		